

وُشْر

أخبـار مصر



رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 20 يونيو 2023

البحوث الإسلامية ردا على الهلالي: الأضحية سنة، ولا تجوز إلا من بهيمة الأنعام

(ديني . المصري اليوم)

رد الدكتور عبدالله النجار، عضو مجمع البحوث الإسلامية، على فتوى سعد الهلالي، أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر، بجواز الأضحية بالطيور.

وقال «النجار»، خلال مداخلة هاتفية ببرنامج «صالة التحرير»، عبر فضائية «صدى البلد»، اليوم الثلاثاء، إن الأضحية سنة، ومن لم يجد ما يضحي به، فليس إلزاماً عليه بأن يضحي، فالأمر مبني على قدرة المضحى على شراء الأضحية.

وأوضح أن الشرع حدد الأضحية من بهيمة الأنعام (الإبل والبقر والغنم)، وهي التي تحدد بها الأضحية.

وعن فتوى الهلالي بجواز الأضحية بالطيور، قال عضو مجمع البحوث الإسلامية، إن بعض الفقهاء تحدثوا في هذا الشأن، ولكن ليس على أنها الأضحية المعهودة.

وأضاف أن الأضحية لا تكون إلا من بهيمة الأنعام، ولكن «لو أن شخص مش قادر وأراد أن يتشبه ونوى خيراً بأي عمل، سواء كانت هذه الأمور أو غيرها، فالله لا يرد من يتقرب إليه بأي عمل حتى لو من الأمور البسيطة، لكن كشعيرة أو ضحية لأ».

وتابع «النجار»: «الأمر مبني على التوسعة، لا إلزام على إنسان لا يملك ثمن الأضحية، لكن تعظيم الشعيرة وأداء المنسك محدد ببهيمة الأنعام».

هيئة مفوضي مجلس الدولة توصي بإلغاء عزل رئيس نادي الزمالك

(رياضة . المصري اليوم)

أوصت هيئة مفوضي الدولة بمجلس الدولة، بقبول طعني هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير الشباب والرياضة ومديرية الشباب والرياضة بالجيزة، ومرضى منصور، على الحكم الصادر ضد الأخير بعزله من رئاسة الزمالك.

وأوضح تقرير مفوض الدولة في الطعنين الآتين الطعن الأول: الطعن رقم 97721 لسنة 69 قضائية عليا المقام من مرضى أحمد محمد منصور، عن نفسه وبصفته رئيس مجلس إدارة نادي الزمالك ضد وزير الشباب والرياضة بصفته ومدير مديرية الشباب والرياضة بالجيزة بصفته ورئيس اللجنة الأولمبية المصرية بصفته وهاني شكري نجيب جرجس وعبدالله جورج عبده سعد وإبراهيم سعيد عبدالغني ومصطفى سيد عبدالخالق.

والطعن الثاني: الطعن رقم 101181 لسنة 69 قضائية عليا المقام من وزير الشباب والرياضة بصفته ومدير مديرية الشباب والرياضة بصفته ضد مصطفى سيد عبدالخالق وهاني شكري نجيب جرجس وعبدالله جورج عبده

سعد وإبراهيم سعيد عبدالغني ورئيس اللجنة الأولمبية المصرية بصفته والممثل القانوني لنادي الزمالك للألعاب الرياضية بصفته في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالقاهرة الدائرة الثانية بجلسة ٢٠٢٣/٤/١٦ في الدعاوى أرقام ٧٠٤٥١، ٧٠٤٥٢، ٧٠٤٥٦، ٧٠٤٥٨ و٧٠٤٥٩ لسنة ٧٦ ق.

وزيرة التضامن: الإرهاب كلف مصر 207 مليار دولار في 15 سنة

(اقتصاد . المال)

قالت وزيرة التضامن نيفين القباج، إن الإرهاب كلف مصر 207 مليار دولار من 2001 إلى 2016.

جاء ذلك على هامش مؤتمر ”المجتمع المدني: نحو شراكة فعالة في الجمهورية الجديدة، جلسة نقاشية، بعنوان ” دور المجتمع المدني في مواجهة التطرف وتعزيز التنوع ”، والذي انعقد اليوم بمكتبة الإسكندرية بحضور وزير التضامن الاجتماعي الدكتورة نيفين القباج.

وقالت الدكتورة نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، إن فكرة البحث بدأت بطلب من الرئيس عبد الفتاح السيسي، وكان يهدف إلى رصد التكلفة الاقتصادية للإرهاب التي تكبدها المجتمع المصري خلال الأعوام الماضية. وأشارت الوزيرة أن البحث شارك فيه عدد كبير من الباحثين والمتخصصين وتطرق إلى رصد التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإرهاب خلال العقود الثلاثة الماضية، مبينة أن البحث استمر لمدة ١٨ شهرا. ووضحت الوزيرة هناك أزمة هوية وانتماء عند الشباب حتي وإن كان موجودا في مصر ولكنه مغترب.

وأضافت أننا أمام قضية حقيقية تبدأ بالاغتراب وفقد الهوية، وتنتهي بالتطرف والإرهاب.

وقالت إن الوزارة ستبدأ في نشر البحث بين كل فئات المجتمع وللطلاب في المدارس.

وكشفت القباج أن البحث توصل إلى أن الإرهاب انه ليس ظاهرة أحادية ولكن له منظور متعدد الأبعاد والآثار، لافتة إلى أنه ليس شرطا أن يرتبط الإرهاب بالفقر أو بتدني المستوى التعليمي.

وأوضحت أن الإرهاب كلف الدولة نحو ٢٠٧ مليار دولار في الفترة ما بين عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١٦ بالإضافة إلى النتائج المترتبة على الإرهاب من تداعياته على السياحة وتوافر النقد الأجنبي.

وقالت إن هناك أيضا تكلفة سياسية للإرهاب تمثلت في تعطيل مشروع بناء الدولة الحديثة، بالإضافة إلى تكلفة اجتماعية تمثلت في تهديد الوحدة الوطنية سواء الدينية أو الطبقية، موضحة أن التكلفة السياسية والاجتماعية كانت أفدح من التكلفة الاقتصادية.

القومى للأجور يعلن رفع الحد الأدنى للعاملين بالقطاع الخاص إلى 3000 جنية بداية من يوليو المقبل

(اقتصاد . اليوم السابع)

قرر المجلس القومي للأجور في اجتماعه الذي عقد أمس برئاسة الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رفع الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص من 2700 إلى 3000 جنيه بداية من يوليو القادم.

وبحسب بيان صحفي اليوم الثلاثاء، حضر الاجتماع، حسن شحاته، وزير العمل، والدكتورة مايا مرسي، رئيس المجلس القومي للمرأة، والدكتور صالح الشيخ، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، واللواء خيرت بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وخلال الاجتماع، قالت الدكتورة هالة السعيد إن اجتماع اليوم جاء بناء على اتفاق المجلس القومي للأجور، بعقد اجتماع في نهاية النصف الأول من العام، لمناقشة تأثيرات الأوضاع الاقتصادية، ومراجعة الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص مرة أخرى، وبناء عليه يقرر المجلس الإجراءات اللازمة لمساعدة العمال. وأكدت السعيد أن قرار المجلس برفع الحد الأدنى للأجور إلى 3000 جنيه يتناسب مع سياسة المجلس في تحقيق التوازن بين مصلحة العمال وأصحاب الأعمال ويتمشى مع المتغيرات الاقتصادية الجارية وارتفاع معدلات التضخم. مؤكدة علي أن أي قرار يتخذه المجلس يتم مناقشته بشكل مستفيض مع كافة الاطراف ومراعاة مصلحة الجميع..

تراجعت بنسبة %80.. نقص المستلزمات يؤثر سلبا على الطاقة الإنتاجية لمصانع الحديد

(اقتصاد . المال)

أكد عدد من مسئولى الحديد ومواد البناء أن تراجع الطاقة الإنتاجية لمصانع حديد التسليح خلال الربع الأول من العام الحالى لأقل مستوياتها منذ عامين، وفقاً لبيانات البنك المركزي، يرجع إلى عدم توافر مستلزمات الإنتاج نظراً لصعوبة تدبير العملة الصعبة، وتوفير الخامات.

قبيل الانتخابات الرئاسية.. قرار مرتقب بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات

(سياسية . القاهرة 24)

علم موقع القاهرة 24 أنه خلال ساعات، سيصدر قرار بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات، وذلك قبل إجراء الانتخابات الرئاسية 2024 والمرجح أن تكون في فبراير المقبل.

وقالت مصادر خاصة، إن إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة يأتي وفقاً للقانون المنظم لها والذي ينص على أن

يتجدد نذب نصف أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات، ويحدد المجلس أسماء الأعضاء الذين تنتهي مدة نذبهم عند انقضاء أول ثلاث سنوات، من خلال قرعة يجريها الرئيس بين كل عضوي جهة أو هيئة قضائية، في موعد أقصاه ثلاثة أشهر قبل انقضاء الثلاث سنوات.

وأضافت المصادر، أن آخر قرار صدر بخصوص إعادة تشكيل الهيئة كان القرار رقم 582 لسنة 2020 والصادر في 11 أكتوبر من نفس العام.

وينص قانون الهيئة على أن يكون تعيين أعضاء المجلس عن طريق النذب الكلي لدورة واحدة مدتها ست سنوات، غير قابلة للتجديد وفي حالة وجود مانع لدى أي من أعضاء المجلس يحول دون استكمال مدة عضويته، تختار الجهة أو الهيئة القضائية بحسب الأحوال، من يحل محله، على أن تستكمل المدة المتبقية لعضوية سلفه بالمجلس.

سيادي مصر: لا نستهدف بيع أصول الدولة

(اقتصاد . مصراوي)

قال عبدالله الإبياري، رئيس قطاع الاستثمار بصندوق مصر السيادي ، إن هدف الصندوق ليس بيع أصول الدولة، لكن تعظيم العائد من هذه الأصول.

وأضاف الإبياري، خلال جلسة بالقمة السنوية لأسواق المال، اليوم الثلاثاء، أن الصندوق السيادي يستهدف خلق قيمة مضافة من الأصول المملوكة للدولة، وخلق جسر بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وأوضح أن الصندوق مهتم بالمستثمر المصري أكثر من المستثمر الأجنبي، لأن المستثمر الأجنبي دائما ما يسأل عن خبرة المستثمر المحلي قبل الدخول للسوق.

وذكر الإبياري أن الصندوق السيادي له دور كذراع للدولة، في الاستعداد للتحويل الأخضر والاهتمام بالدور التنموي.

"بليكن" و "وانغ يي" يناقشان فرص التعاون بشأن التحديات المشتركة

(سياسية . بالعربية CNN)

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر في بيان، الاثنين، إن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بليكن، وكبير الدبلوماسيين الصينيين وانغ يي أجريا "مناقشة صريحة ومثمرة".

وأضاف البيان: "تناولا مجموعة من القضايا الثنائية والدولية التي تؤثر على الناس في الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية (PRC) وفي جميع أنحاء العالم".

وقال ميلر إن بلينكن "شدد على أهمية الإدارة المسؤولة للمنافسة بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، من خلال قنوات اتصال مفتوحة، لضمان عدم انحراف المنافسة إلى صراع".

كما أكد بلينكن أن الولايات المتحدة "ستواصل استخدام الدبلوماسية لإثارة مجالات الاهتمام والدفاع عن مصالح وقيم الشعب الأمريكي".

وقال ميلر، الاثنين: "ناقشا أيضا فرص استكشاف التعاون بشأن التحديات المشتركة العابرة للحدود"، دون الخوض في مزيد من التفاصيل.

لماذا لا يتحرك برنامج الخصخصة للأمام؟

(اقتصاد . المنصة)

مقتضى إتفاقها مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر/كانون الأول الماضي، تلتزم الحكومة ببيع حصص من أصولها بقيمة 2 مليار دولار بنهاية الشهر الجاري. ولكن حتى الآن لم تنفذ الدولة سوى صفقات محدودة، مع توقعات بصفقة واحدة كبيرة للمصرية للاتصالات قبل أيام من نهاية المهلة، وهو ما يرجعه خبراء إلى ضعف إقبال المستثمرين الأجانب، بما يقلل من فرص البيع بأسعار عادلة.

مشكلة سعر الصرف

"لا نزال قلقين ومحبطين من عدم التقدم في تطبيق إصلاحات صندوق النقد، خاصة فيما يتعلق ببيع حصص في الشركات المملوكة للدولة" كما علق بنك كريدي سويس، في تقرير له عن مصر صدر نهاية الشهر الماضي.

وتمثلت صفقات الخصخصة المطبقة منذ بداية العام في بيع حصية من شركة باكين مملوكة جزئياً للدولة لشركة إماراتية، وبلغ إجمالي قيمة الصفقة نحو 25 مليون دولار. تلتها صفقة بيع 10% من المصرية للاتصالات، بنحو 120 مليون دولار، لكن نصيب غير المصريين فيها لم يتعد الـ 10%.

وتحدثت تقارير صحفية أمس الأول عن مفاوضات لبيع حصة المصرية للاتصالات في فودافون أو جزء منها قبل نهاية يونيو/حزيران.

وقال أحد الشركاء المؤسسين في شركة استثمار مباشر، إن إتساع الفجوة بين السعر الرسمي للجنيه والسعر في السوق الموازية يقلل من ثقة المستثمرين الأجانب، وأضاف المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه "لا يزال المناخ غير ملائم لدخول استثمارات ضخمة من المستثمرين الأجانب".

وتمثل حصيلة الخصخصة المكون الأكبر في الموارد التي كانت تستهدفها الدولة لسد فجوة تمويلية بنهاية العام المالي الجاري، نهاية يونيو، تقدر بـ 6.1 مليار دولار. لكن منذ بداية 2023 كان الفارق بين سعر صرف العملة للدولار في السوقين الرسمية والموازية يتسع بصورة مستمرة، ما أربك حسابات الكثير من المتطلعين لشراء أصول

"كافة الأصول المطروحة للبيع مقيمة بالجنيه ما يجعل حسابات المستثمرين الأجانب في حالة اضطراب دائم، خاصة مع تذبذب سعر الصرف في العقود الآجلة للعملة المحلية في الأسواق الدولية"، كما يقول للمنصة مدير الاستثمار بشركة ثندر للوساطة، هشام حسن.

وفقدت العملة المصرية منذ مارس/آذار 2022 أكثر من نصف قيمتها أمام نظيرتها الأمريكية، ولا تزال توقعات المتداولين وبنوك الاستثمار العالمية تميل لخفض جديد في سعر الجنيه.

السعر المعروض من الخليج

هيمن المستثمرون الخليجيون على صفقتي باكين والمصرية للاتصالات، ولا تزال الأسماء الخليجية هي المرشح الأقوى في الصفقات القادمة مثل التوقعات بشأن شراء "السيادي القطري" لجزء من حصة المصرية للاتصالات في فودافون.

وأثارت صفقات بيع حصص حكومية خلال العام الماضي لصندوقين خليجيين الكثير من الجدل مع الحديث عن ضعف تقييم أسعار الأصول المصرية.

"وجود منافس أجنبي كان سيجعل أسعار البيع أفضل مما تم البيع به لمستثمرين خليجيين"، كما يقول رئيس قطاع البحوث في بنك استثمار أسطول، محمد عبد الحكيم، للمنصة.

وتعكس بيانات البنك المركزي عن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر هيمنة خليجية خلال الفترة الأخيرة، حيث مثلت أكبر دولة من حيث صافي الاستثمارات في الربع الرابع من 2022 بعدها الإمارات.

ويعتبر عبد الحكيم أن إقبال الخليج على شراء الأصول المصرية رغم تقلبات أسعار الصرف يأتي مدفوعاً بعاملين أولهما "الالتزامات السياسية، إذ لا بد من الحفاظ على وجود مصر السياسي في المنطقة وعدم اهتزاز استقرارها الاقتصادي"، والثاني هو أسعار الشراء الجذابة.

وجد الخليجيون "فرصة ذهبية" في مصر خلال آخر عامين، بحسب حسن، "حيث كانت لديهم الرغبة في التوسع بقطاعات استهلاكية بجانب القطاع العقاري وهو ما وجدوه في السوق المصرية وبأسعار جيدة بالنسبة لهم".

لكن الدولة تبدو في الوقت الراهن حريصة على تأجيل قرارات البيع حتى تصل إلى أفضل سعر ممكن، فبحسب تصريحات لرئيس الوزراء المصري فإن البحث عن عروض شراء بأسعار عادلة هو السبب في تأخر تطبيق برنامج الخصخصة.

وتمثل تجربة باكين بارقة أمل، بعد أن اضطرت الأصباغ الإماراتية لرفع سعر الشراء أكثر من مرة أمام المنافسة مع شركة محلية، لكن تظل مساحات المنافسة محدودة في ظل ضعف إقبال الأجانب على مصر في الوقت الراهن.

ويرى عبد الحكيم أن نجاح الدولة في تطبيق التزاماتها بشأن إتاحة دور أكبر للقطاع الخاص سيكون له دور رئيسي في جذب جنسيات أخرى من المستثمرين غير الخليج "رغم حجم الفرص الكامنة في الشركات المطروحة، التي تروج لها الحكومة المصرية منذ بداية العام الجاري، فإن استحواذ الدولة على الحصة الأكبر من الاستثمارات الكلية بجانب المخاطر المتعلقة بالاقتصاد الكلي بشأن معدلات التضخم وتباطؤ النمو، لا تزال تثير مخاوف المستثمرين

وكانت رئاسة الوزراء المصرية أعلنت في فبراير/شباط الماضي عن طرح حصص في 32 شركة للبيع، للحد من الانتقادات بشأن تضخم دور الدولة في الاقتصاد.

السياسي يناقش ملف الهجرة غير الشرعية مع ممثل الاتحاد الأوروبي

(سياسية . المنصة)

ناقش الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أمس، مع الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية جوزيب بوريل، تعزيز التعاون بين بلاده والاتحاد الأوروبي خصوصاً فيما يتعلق بملف الهجرة غير الشرعية.

وزار بوريل مصر عقب أيام من حادث غرق مركب هجرة غير شرعية خرجت من ليبيا إلى اليونان، وعلى متنها نحو 750 راكب بينهم مصريين، وأعلن المسؤول الأوروبي خلال مؤتمر صحفي أول من أمس مع وزير الخارجية المصري سامح شكري إن الاتحاد الأوروبي خصص 80 مليون يورو لدعم تأمين الحدود ومكافحة التهريب في مصر.

في غضون ذلك، قال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي في بيان، إن الرئيس أكد أهمية الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الخارجية لمصر، سواء من ناحية كونه الشريك التجاري الأول لمصر، وكذلك في ضوء الروابط المتشعبة والممتدة التي تجمع بين الجانبين، والتحديات المشتركة التي تواجهها على صفتي المتوسط.

من جانبه، أشاد بوريل بالعلاقات المتميزة التي تجمع مصر والاتحاد الأوروبي، منوهاً إلى الثقل السياسي الذي تتمتع به مصر إقليمياً ودولياً، ودورها كمحور للأمن والاستقرار في المنطقة التي تمر بمرحلة من الاضطراب، مما يجعل مصر شريكاً استراتيجياً هاماً ومقدراً للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وأوضح المتحدث الرسمي أن اللقاء تناول استعراض مختلف جوانب العلاقة المؤسسية بين مصر والاتحاد الأوروبي، حيث تم تأكيد الحرص على استمرار تعزيز التعاون والحوار المتبادل لتدعيم علاقات الصداقة بين الجانبين، في ضوء المصالح والتحديات المشتركة، لاسيما ما يتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب.

كما تطرق اللقاء إلى التنسيق المستمر حول العديد من القضايا الدولية والإقليمية؛ خاصة تطورات الأزمة في السودان، حيث أشاد المسؤول الأوروبي بالجهود المصرية في هذا الصدد، سواء ما يتعلق باستضافة اللاجئين السودانيين، أو جهود التهدئة ووقف إطلاق النار.

وكان بوريل أعلن خلال مؤتمره الصحفي مع شكري تقديم دعم فوري بقيمة 20 مليون يورو إلى مصر بشأن ملف اللاجئين السودانيين.

وزارة النقل تتفاوض على قروض جديدة لاستكمال مشروعات السكك الحديدية

(اقتصاد . المنصة)

قال مصدر مسؤول بوزارة النقل، إن الوزارة تتفاوض مع عدد من مؤسسات التمويل الدولية للحصول على 4 قروض جديدة قيمتها الإجمالية نحو 1.280 مليار دولار، بهدف تنفيذ واستكمال عدد من مشروعات هيئتي السكك الحديدية، والقومية للأنفاق.

وأضاف المصدر القريب من دائرة الوزير، للمنصة، أن القرض الأول وهو الأكبر تجري مفاوضاته مع عدد من جهات التمويل الصينية لتوفير 500 مليون دولار لتمويل المرحلة الرابعة من مشروع القطار الكهربائي الخفيف LRT التي ستبدأ من مركز مدينة العاصمة الإدارية الجديدة إلى داخل أحياء مدينة العاشر من رمضان وتوسعاتها المستقبلية.

وأوضح أن قرض مشروع القطار الكهربائي الخفيف يحظى باهتمام قوي من القيادة السياسية والحكومة، خاصة وأن الدراسات التي أجرتها الهيئة القومية للأنفاق أوصت بضرورة تنفيذ تلك المرحلة لزيادة عدد ركاب المرفق وتحقيق إيرادات تغطي تكاليف تشغيل القطار بشكل عام.

ولفت المصدر إلى أن مفاوضات القرض الثاني تجريها الوزارة مع بنك الاستثمار الأوروبي لتوفير نحو 300 مليون دولار لتغطية الشق الأجنبي من أعمال مشروع إنشاء خط سكة حديد بضائع "بلبيس - العاشر من رمضان - الروبيكي" بطول 59 كيلومتر.

وتستهدف وزارة النقل بدء تنفيذ مشروع نقل البضائع العام المقبل، لتعزيز مساهمة السكك الحديدية في نقل البضائع وخدمة الميناء الجاف والمركز اللوجستي بالعاشر من رمضان، وربط ورفع كفاءة نقل البضائع لمنطقة قناة السويس والموانئ الواقعة عليها بالكامل.

وأردف بأن القرض الثالث يخص أيضاً الهيئة القومية لسكك حديد مصر بقيمة 190 مليون دولار لاستكمال مشروع رفع السلامة والأمان والكفاءة التشغيلية في بعض المواقع على خط سكك حديد "الإسكندرية - القاهرة - نجع حمادي"، من خلال تحديث نظم الإشارات واستبدال الأنظمة الحالية إلى إشارات كهربائية، لتحقيق التحكم الكامل في مسير ووقوف القطارات.

وأشار إلى أن القرض الرابع يتم التفاوض عليه مع 3 مؤسسات، هي المفوضية الأوروبية والوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي لإتاحة 290 مليون دولار لتطوير ترام الرمل بمحافظة الاسكندرية من منطقة فيكتوريا حتى ميدان المنشية، بطول 14 كيلومتر، وتحويله إلى مترو أنفاق لاختصار زمن الرحلة الي 30 دقيقة بدلاً من 60 دقيقة.

عودة "الأنبا متياس" لاجتماعات المجمع المقدس تثير الجدل على منصات التواصل

(ديني . المنصة)

جددت عودة الأنبا متياس لاجتماعات المجمع المقدس الجدل على السوشيال ميديا بين الفريقين المحافظ والإصلاحي، بعدما جرى تداول صور له مع أعضاء المجمع بعد حوالي 18 سنة من استقالته من منصبه كأسقف للمحلة الكبرى عام 2005. فيما التزمت الكنيسة الصمت رسمياً، ولم يرد المتحدث باسمها، القمص موسى إبراهيم، على رسائل المنصة، التي طلبت منه تفاصيل الأمر.

والمجمع المقدس هو أعلى سلطة كنسية، ويضم الأساقفة ورؤساء الأديرة، ويتخذ القرارات المهمة أو يعتمدها، وليس من المعتاد أن يحضر اجتماعاته غير الأساقفة العاملين، وليس المبعدين أو المستقلين.

ما رآه التيار المجدد خطوة شجاعة من البابا تواضروس الثاني، وإنصافاً لأحد الأساقفة الذين تركوا منصبهم دون أسباب حقيقية في أيام البابا شنودة الثالث، اعتبره التيار المحافظ تجاوزاً، واتهموه بتعمد إعادة "المهرطقين" للكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

ومنذ وفاة البابا شنودة الثالث، ظهرت الانقسامات جلية بين تيارين في الكنيسة، الأول يدين بالولاء للبابا الراحل وتعاليمه، باعتباره يمثل الإيمان القويم، ويمثله عدد من الأساقفة الكبار، من أبرزهم الأنبا رافائيل، أسقف كنائس وسط البلد، والثاني إصلاحي، يؤيد اتجاه البابا تواضروس للانفتاح على الكنائس الأخرى، وإصلاح الكنيسة داخلياً، ومنهم الأنبا بفتوتيوس، أسقف سمالوط.

ازداد الأمر تعقيداً عند التيار المحافظ حين تطوع محبي الأنبا متياس بالذهاب للكاتدرائية وقت اجتماع المجمع المقدس لالتقاط صور لمشاركته، بجانب صور مشاركته البابا تواضروس الثاني لقداس عيد دخول السيد المسيح أرض مصر. وبدأوا في المقابل بتداول قائمة الاتهامات التي وجهت للأنبا متياس عام 2005 والمنشورة في مجلة الكرازة.

جذور الأزمة

رسم الأنبا متياس، الذي وُلِدَ في قنا عام 1952 وترهبين في 1977، أسقفًا على المحلة الكبرى عام 1989. وكان قبلها قسًا رسمه البابا شنودة الثالث لرعاية أقباط مدينة دالاس شمال ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1987.

بدأت أزمة متياس في إيبارشية المحلة الكبرى بالصدام مع سكرتير المجمع المقدس والرجل القوي في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وقتها، الأنبا بيشوي، الذي حاول تعيين مشرف على الإيبارشية، وهو الأمر الذي رفضه متياس، الذي وُجِّهت له انتقادات في ذلك الوقت بتبني أفكار بروتستانتية.

تصاعد الصدام، الذي تطور في 2004، لإرسال متياس طلباً للبابا شنودة بإشراف بيشوي على الإيبارشية، حد تقديمه لاستقالته في 2005 في خطوة احتجاجية، إثر جلسة محاكمة كنسية أعدها الأنبا بيشوي.

وبالفعل وافق المجمع المقدس على الاستقالة بعد توقيع أكثر من 75 أسقف على البيان الذي نص على قبولها، مع الإعلان عن خلو كرسي المحلة. ومن بعدها أصبحت الإيبارشية بشكل مباشر تحت إشراف البابا شنودة والأنبا بيشوي.

وفي عدد يونيو/حزيران من مجلة الكرازة، وهي المجلة الرسمية للكنيسة، نُشر 25 اتهامًا بحق متياس، تحت عنوان "انتهاء عمل نيافة الأنبا متياس كأسقف للمحلة الكبرى وإعلان خلو كرسي المحلة".

وكانت بين أبرز التهم التي وُجِّهت له أنه ذو اتجاه بروتستانتية لانفتاحه على الطوائف الأخرى، وأنه كان دائم الانتقاد لرجال

الإكليروس (رجال الدين) مع عدد من التهم الإدارية والأخلاقية، وابتعاده عن جلسات المجمع المقدس لسنوات واستقلاله بالإيبارشية، وسبه للكتاب المقدس علانية.

وعلى إثر ذلك، تم إقصاء الأنبا متياس عن أي عمل رعوي أو كنسي أو تعليمي حتى سافر بعدها للولايات المتحدة الأمريكية، واختفى عن الأنظار لسبع سنوات.

واستقالة الأساقفة ممارسة غير معتادة في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، فمن القوانين الكنسية أن تُعد علاقة الأسقف وإيبارشيته، علاقة زواج لا تنحل إلا بالموت، وهو الحدث الذي تكرر في استقالة الأنبا سوريال أسقف ملبورن في 2018، إثر مشكلات إدارية.

رحلة العودة

ظهر الأنبا متياس للمرة الأولى في مصر من بعد استقالته عام 2012 وقت تجليس الأنبا تواضروس بطبركا. وشارك حينها في الصلاة وزار عدداً من الأديرة. ثم عاد وظهر مرة أخرى عام 2020 بدعوة من مطران سمالوط الأنبا بفتوتوس، وكان هو الأسقف الوحيد الذي اعترض على استقالته، وذلك للوعظ بنهضة "شهداء الإيمان"، والنهضة هي مجموعة اجتماعات تهدف للنهضة الروحية. وكان حينها على رأس المدعويين، وقدم بلقب "أسقف المحلة".

إلى أن عاد متياس للظهور مجدداً في أواخر مايو/أيار الماضي، لصلاة القديس بدير أبي سيفين للراهبات بسيدي كير، ومن بعدها حضر جلسة المجمع المقدس عضواً بلجنة الرهبة.

في حوار أجراه الزميل مايكل فارس مع البابا تواضروس الثاني عام 2012، قال البابا إن من أولويات عمله "إعادة ترتيب البيت الداخلي للكنيسة"، وهو الأمر الذي بدأه بالفعل على مستويات عدة. ففي عام 2013 فتح ملف الأساقفة الموقوفين، وكانت الثمرة الأولى عام 2014 هي ترقية الأنبا إيساك لرتبة الأسقف العام بعد تعرضه للإيقاف والمحكمة الكنسية والاعتذار ثم العزلة في الدير. وبعدها أعاد تواضروس الأنبا تكللا أسقف دشنا، وسمح بتناول الدكتور جورج حبيب بياوي قبل وفاته، والذي كان سبق عزله في فترة البابا شنودة.

رواية مغايرة

يدافع مينا ناجي، أحد شباب المحلة الكبرى ومؤسس جروب "الأنبا متياس أسقف المحلة الكبرى وتوابعها" على فيسبوك، عن الأسقف، ويراه تعرض للظلم "قدم لنا خدمات كثيرة في حياتنا الروحية والاجتماعية، وأفكر أزاى كان ييهتم بأدق تفاصيل الشباب، منهم المدخنين اللي كان بيخصص ليهم ميزانية للإقلاع عن التدخين، ولما اشترى مزرعة قرر إن منتجاتها تتباع بأرخص الأسعار لأبناء الإيبارشية".

ويستنكر ناجي "الأسباب اللي اتقالت عن إقصائه مش حقيقية. اتهموه بالسرقة، كنت شاهد عيان لما ساب المحلة، قفلت بوجة هدومه اللي فيها مجرد جلابية"، شاركا "الأنبا بيوشي اتهم الأنبا متياس بأنه سب الكتاب المقدس وقال 'هدوس عليه بجزمتي' والحقيقة إنه تم اقتطاع الحديث من السياق، فأنا كنت حاضر العظة اللي وجهها للشباب ووقتها قال إن 'قيمة الكتاب المقدس مش في أوراقه ولكن في الكلام نفسه، افهموا الكلام وطبقوه، يا فرحتي لما أبوس الإنجيل وأشيل من فوقه التراب بدون ما أعرف تعاليمه وهو ورق بلا قيمة، طب إيه رأيكم لو الكتاب ده رميته ودوست عليه، اتخضيتوا؟ الكتب في حد ذاتها ورق بلا قيمة، القيمة الحقيقية في العمل بكلام الله".

الحكومة تسيطر على إضراب "كريازي" بفضل 0٧ من العمال

(اقتصاد . مدى مصر)

أوقف عمال شركة كريازي للمنتجات الكهربائية، إضرابهم الذي بدأ قبل 12 يوماً، بعد إصدار إدارة الشركة، قرارات بفصل 57 من المضربين، حسبما قال لـ«مدى مصر» أحد العمال المفصولين.

ومتّع العمال الذين قُصلوا من دخول الشركة صباح اليوم، بينما أخبرهم أحد المدراء بالتوجه لمكتب العمل لتلقي إخطارات بجلسة للمحكمة العمالية، تبعاً لأحد العمال.

العامل نفسه أوضح أنهم اطلعوا في مكتب العمل على طلبات فصل قدمتها الشركة الخميس الماضي، وأحالها المكتب إلى المحكمة العمالية التي قررت نظرها في جلسة تنعقد في 26 من الشهر الجاري.

في المقابل، تقدم العمال بشكاوى للمكتب ضد قرارات الفصل، لكنهم عجزوا عن تحرير محاضر إثبات حالة بوقف الشركة عملية إثبات الحضور والانصراف، لأن «مأمور قسم العبور هددنا بشكل صريح بالحبس إذا حاولنا تحرير تلك المحاضر»، بحسب العامل.

الباحث في دار الخدمات النقابية والعمالية، حسين المصري، أوضح لـ«مدى مصر» أن الإجراء المقترح حالياً هو استدعاء صاحب العمل لسماع أقواله في شكوى العمال، وإعداد تقرير حول الواقعة بكاملها، كجزء من أوراق القضية المُحالَة إلى مكتب العمل.

قرارات الفصل، التي اطلع عليها «مدى مصر»، تضمنت إخطاراً بالوقف عن العمل «والاستغناء عن كافة خدماتكم المهنية بسبب قيامكم بعمل إضراب بشكل غير قانوني ... وتحريضكم لباقي العاملين بالشركة على ذلك مما أضر بالشركة ببالغ الضرر وكبد الشركة الكثير من الخسائر وتعطيل عجلة الإنتاج ... وجارٍ حصر الخسائر التي تكبدتها الشركة مع احتفاظها بالرجوع عليكم قانوناً».

وجاءت قرارات الفصل على خلفية تهديدات تضمنها منشور إداري زعم إن بعض العاملين ارتكبوا «عمداً جرائم جنائية يُعاقب عليها القانون تمثلت في تعطيل الإنتاج والإضرار العمدي بمصالح الشركة والإنتاج»، وأن «كريازي» يحق لها فصلهم «دون مستحقات وعرض أمر الفصل على المحكمة العمالية المختصة».

من الناحية الإجرائية، كما قال المصري فـ«الشركة اتبعت الإجراءات القانونية اللازمة لفصل العمال على نحو لا يعتبره القانون فصلاً تعسفياً، وذلك في حال قررت المحكمة في النهاية حق الشركة في فصل العمال».

لكن في واقع الأمر «استغلت الشركة ثغرة في قانون العمل، وهي السماح بعقوبة فصل العامل الذي يدخل في إضراب لم يتبع فيه الإجراءات المنصوص عليها في القانون، في حين أن الإضراب يُعد فعلاً مشروعاً وقانونياً من حيث المبدأ. فيُعد أمراً مستغرباً أن يُعاقب العامل بأقصى عقوبة إدارية على خطأ إجرائي في ممارسة فعل مشروع»، حسبما أضاف المصري.

وأوضح المصري أن «قانون العمل يشمل ضوابط متشددة لممارسة حق الإضراب، على رأسها ضرورة إخطار صاحب العمل بخطاب بعلم الوصول مسبقاً قبل 15 يوماً من الإضراب، وتحديد موعد بداية الإضراب ونهايته ... طبعاً هذه

الإجراءات غير واقعية على الإطلاق، فمن غير الممكن تحديد موعد نهاية الإضراب قبل بدايته، لأن نهاية الإضراب ترتبط بالاستجابة لمطالب العمال.»
